إحصائيات هذه السنة الى تزايد الأصول المتداولة من الأشهر سيولة أي من تم تقاضيها
بسرعة من طرف الشركة / إضافة لتحسين سياسة التحصيل مما يعمل على زيادة السرعة تحول دورة
رأس المال العامل وبالتالي تحسين سياسة توزيع الأرباح.

4- نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول = 64113 / 124635 = 100 × 51,45 %

تشير هذه النسبة الى أن 51,45 % من أصول الشركة ممولة من طرف الأصول الأجنبية
وهذا من خلال نسبة هذه النسبة أن 51,45 % من أصول الشركة ممولة من طرف الغير بحيث
وهذا يدل على ارتفاع هذه النسبة على ارتفاع الديون التي على الشركة تجاه الغير وبالتالي
يدل ارتفاع هذه النسبة على زيادة الديون التي على الشركة تجاه الغير أو بمعنى
موجب على الشركة الثقل على التخفيض من قيمة الموارد المالية الأجنبية أو بمعنى
آخر يمكن القول أن الشركة تعتمد في تمويل ما يعادل 51,45 % من التمويل الخارجي
وهذا ما يؤثر على الاستقلالية المالية للشركة بمعنى أن الديون المالية (أ) تكون على
حساب الأموال الخاصة للشركة.

ب- نسب السيولة - 1- نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية = 100 × 43730 / 32300 = 73,8 %

تستخدم هذه النسبة لمقارنة سيولة الأصول باستثناء المخزون في الأجل القصير من خلال
نتيجة هذه النسبة يتبين أنه لتحويلات الأصول الجارية كلها الى سيولة فإنها لن تكفي لتغطية
الخصوم الجارية لكن تتوفر 73,8 % فقط من الديون أي ما هذه النسبة الى اضمال مواجهة الشركة
لديونها في سداد التي أمامها الخصوم الأصل ومما أن النسبة أقل من الرقم الموصى به فهذا يدل على
أن رأس المال العامل سالب.

2- نسبة السيولة السريعة = الأصول الجارية - المخزونات / الخصوم الجارية = 100 × 13480 - 3230 / 43730 = 13 %

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من إمكانية القيم القابلة للتحقق واللتي تحتوي الأرباح
الجارية إذا ما تفوق المخزونات لأنها قد تكون صعبة التحول الى سيولة، هذه النسبة
تشير 43 % من ديون سيولة إذا اعتبرنا أن النسبة المعيارية تساوي 30 % فكلما كانت
نسبة هذه النسبة أقل من النسبة المعيارية فهذا يشير إحتمال مواجهة الشركة لمشكل عدم قدرة الشركة
على تسديد ديونها القابلة أمامها الأصول الأصل إذا ما تفوق المخزونات في تحويلها.

3- نسبة السيولة الجامدة = القيم الجامدة / الخصوم الجارية = 100 × 8250 / 43730 = 18,9 %

تعتبر هذه النسبة على مدى تغطية القيم الجامدة الخصوم الجارية فنرى أن الأصول المتداولة الأخرى
من المخزونات والقيم القابلة للتحقق تغطية التحول الى سيولة وهنا من يرى أنه يجب
أن تتراوح النسبة المعيارية بين 20 % و 30 % ومن خلال نتيجة هذه النسبة والتي تقترب من النسبة
المعيارية وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة تتوفر على القدرة الكافية من السيولة لتسديد ديونها القابلة
للدفع في الآجال المحددة دون تجميد السيولة في خزينتها، وبالتالي استخدامها في دورة الاستغلال